محضر اجتماع الهيئة العامة العادية
للشركة السورية الوطنية للتأمين شركة مساهمة مغفلة عامة
المنعقد يوم الأحد الواقع في ٢٠١٧/٢/٢٦

بناء على الدعوة الموجهة من مجلس الإدارة إلى السادة المساهمين في الشركة السورية الوطنية للتأمين المساهمة المغفلة العامة بواسطة الإعلان بالصحف المحلية ، و المنشورة بالعدد رقم /١٦٣٠٧/ تاريخ ٢٠١٧/٢/١٠ من جريدة الثورة والعدد رقم /١٥٧٦٠/ تاريخ ٢٠١٧/٢/١٠ من جريدة البعث والعدد رقم /١٢٨٥٦/ تاريخ ٢٠١٧/٢/١١ من جريدة تشرين والعدد رقم /٢٥٨٤/ تاريخ ٢٠١٧/٢/١١ من جريدة الوطن بعد أخذ موافقة هيئة الإشراف على التأمين على نشر البيانات المالية بموجب كتابها رقم ١٠٢/ ص تاريخ ٢٠١٧/٢/٨ وموافقة هيئة الأوراق والأسواق المالية بالكتاب رقم ١٠٨/ص- ف تاريخ ٢٠١٧/٢/٩ و ذلك لحضور اجتماع الهيئة العامة التي تقرر انعقادها في الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الأحد الواقع ٢٠١٧/٢/٢٦ في قاعة أمسية بفندق البلو تاور بدمشق وذلك لبحث جدول الأعمال التالي المعد لهذا الاجتماع :

١. سماع تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة للسنة المالية ٢٠١٦ وإعطاء القرار بالمصادقة عليه.
٢. سماع تقرير مدققي حسابات الشركة للسنة المالية ٢٠١٦ وإعطاء القرار بالمصادقة عليها.
٣. مناقشة الحسابات الختامية كما في ٢٠١٦/١٢/٣١ وإعطاء القرار بالمصادقة عليها.
٤. انتخاب مدققي الحسابات للسنة المالية ٢٠١٧ وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.
٥. إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة للسنة المالية ٢٠١٦.
٦. إقرار تعويضات مجلس الإدارة والموافقة على توزيعها للدورة المالية ٢٠١٦والبحث في تعويضات مجلس الإدارة لعام ٢٠١٧
٧. إقرار مكافآت مجلس الإدارة والموافقة على توزيعها للدورة المالية ٢٠١٦.
٨. تعيين الأرباح التي يجب توزيعها عن عام ٢٠١٦ بناءً على اقتراح مجلس الإدارة وإقرار توزيعها.

وفي الزمان والمكان المحددين في الدعوة حضر عدد من السادة المساهمين الذين يملكون /٤٨٩,٨٩٧/ سهم أصالة و/٥,٤٩٣,٦٦٥/ سهم وكالة من أصل /٨,٥٠٠,٠٠٠/ سهم و بنسبة حضور ٧٠,٣٩% من كامل أسهم الشركة.

وحضر ممثلا وزارة التجارة وحماية المستهلك السيد أيمن أبو زيتون والسيد محمد أنس ناعسة بموجب كتاب التكليف رقم ١/١٢/٤٠٣/١٨٥٤ تاريخ ٢٠١٧/٢/٢٠.

و حضر ممثل هيئة الإشراف على التأمين الدكتور رافد محمد والسيدة نسرين المنصور بموجب كتاب التكليف رقم ١٢٦/ص تاريخ ٢٠١٧/٢/١٩.

و حضر ممثلا هيئة الأوراق و الأسواق المالية السورية السيد وائل يوسف والآنسة شذى حمندوش بموجب كتاب التكليف رقم ١٣٩/ ص - إم تاريخ ٢٠١٧/٢/٢٦.

وحضور كلاً من السادة أعضاء مجلس الإدارة:

- السيد محمد رستم — نائب رئيس المجلس
- السيد شريف شماس والسيد جان حداد — وكيلاً عن شركة العلا و المروة للتجارة
- السيد محمد زوار طيبة — وكيلاً عن الشركة الأردنية الفرنسية للتأمين
- السيد خالد شواهين — وكيلاً عن الشركة السورية الليبية للاستثمارات الصناعية والزراعية

وبعد أن اطلع السادة مندوبا وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك على نسبة الحضور والبالغة ٧٠,٣٩% أعلن اكتمال النصاب القانوني و تمت الموافقة على انعقاد الجلسة و مباشرة أعمال الهيئة العامة العادية .

و بناءً على ذلك بدأت أعمال الهيئة العامة برئاسة السيد محمد رستم نائب رئيس مجلس إدارة الشركة وعينت السيدة شيرين رستم و السيد وحيد غزال كمراقبي تصويت والأستاذ المحامي محمد جمال الشربجي مقرراً لوقائع الجلسة وأعلن بدء الجلسة حيث ألقى رئيسها كلمة السيد رئيس مجلس الإدارة التي تناول بها نهج الشركة وإستراتيجيتها المتبعة في السياسة الاكتتابية لأعمال التامين وفي المحافظة على الأسعار مع الأخذ بعين الاعتبار الوضع التنافسي بسوق التامين وقد تناولت الكلمة ما تم تحقيقه في العام المنصرم من انجازات والحرص الدؤوب على تقدم الشركة والحفاظ على موقعها المتميز في سوق التأمين رغم الظروف التي تمر بها البلاد والتعاون المطلق مع كافة الجهات الناظمة لقطاع التامين . وختم متوجها بالشكر باسمه واسم السادة أعضاء مجلس الإدارة الى السادة المتعاملين مع الشركة و للإدارة التنفيذية العليا للشركة وفريق المسؤولين والموظفين والوكلاء الذين يحرصون على الارتقاء بأعمال الشركة والمساهمة في وضعها ضمن شركات التأمين السورية المتميزة .

وبعد انهاء كلمة السيد رئيس مجلس الإدارة تم الانتقال لمناقشة جدول الأعمال كما يلي :

وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك
مديرية الشركات - دائرة الشركات

١- سماع تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة للسنة المالية ٢٠١٦

تمت تلاوة التقرير وعرض الأقساط المكتتبة والتعويضات المدفوعة وصافي الأرباح والنقد والودائع لدى المصارف والمصاريف الإدارية والعمومية والرواتب و الأجور وحقوق المساهمين وإجمالي الموجودات والاستثمارات و البيانات والإحصاءات المقارنة مع عام ٢٠١٥

وقد قررت الهيئة العامة المصادقة على تقرير المجلس بالإجماع

٢- سماع تقرير مدقق حسابات الشركة عن السنة المالية ٢٠١٦

قام السيد فرزت العمادي مدقق حسابات الشركة بتلاوة تقريره الذي خلص فيه أن البيانات المالية المرفقة تظهر الوضع المالي للشركة كما في ٢٠١٦\١٢\٣١ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية .. وقد أوصى من حيث النتيجة المصادقة على ما تحتفظ به الشركة من قيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية وأن البيانات المالية متفقة معها ..

جرت مداخلة من قبل السيد خالد شواهين طالباً شرح المقصود من عبارة أوردها المدقق الحسابي [ان الإحداث قد تؤدي الى التوقف عن الاستمرار]

فأجاب السيد المدقق بأن هذه الجملة عامة وليست خاصة بهذه الشركة وقد وردت ضمن السياق العام للحديث .

وعليه وبعد التصويت على تقرير مدقق الحسابات تمت المصادقة عليه بالإجماع

٣- مناقشة الحسابات الختامية كما في ٢٠١٦\١٢\٣١

ناقشت الهيئة العامة كافة بنود الحسابات الختامية بشكل واف وتم إقرار الحسابات الختامية والمصادقة عليها بالإجماع

٤- انتخابات مدققي الحسابات للسنة المالية ٢٠١٧ وتفويض مجلس الإدارة بتحديد إتعابهم

نظرا لعدم صدور قائمة مدققي الحسابات المعتمدة من قبل هيئة الأوراق المالية حتى تاريخه فقد تقرر تفويض مجلس الإدارة بمراسلة وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك حول هذا الموضوع وفق إحكام المادة ١٨٥ من قانون الشركات .

٥- إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية ٢٠١٦

وافقت الهيئة العامة على إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية ٢٠١٦ وتمت المصادقة على ذلك بالاجماع

٦- إقرار تعويضات مجلس الإدارة والموافقة على توزيعها للدورة المالية ٢٠١٦ تمت المصادقة عليها بالاجماع والبالغة /٧,١٠٠,٠٠٠/ ل.س (سبعة مليون ومئة ألف ليرة سورية لا غير)

وافقت الهيئة العامة بالإجماع على منح تعويضات جلسات مجلس الإدارة عن الدورة المالية ٢٠١٦

٧- إقرار مكافآت مجلس الإدارة والموافقة على توزيعها للدورة المالية ٢٠١٦

وافقت الهيئة العامة على صرف مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بنسبة ٥ % من الأرباح الصافية عن الدورة المالية ٢٠١٦ والبالغة /١١,٣٠٠,٠٠٠/ ل.س (إحدى عشر مليون وثلاثمائة ألف ليرة سورية لا غير) وتمت المصادقة بالاجماع

٨- توزيع الأرباح عن ٢٠١٦

وافقت الهيئة العامة بالإجماع على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح على المساهمين بنسبة ٢٠% من رأسمال الشركة وتمت المصادقة بالاجماع .

وقد أسهب السيد رئيس الجلسة بالحديث عن شجون وهموم قطاع التأمين والصعوبات التي تواجهه بسبب صدور عدد من القرارات التي لا تواكب حركة سوق التأمين وتطوره ..

وتناول السيد رئيس الجلسة القرار الأخير الذي قضى بتخفيض حصص شركات التأمين من استصدار بوالص التأمين الإلزامي والنتائج التي ستسفر عن تطبيقه وتأثيره السلبي على عدد كبير من شركات التأمين ،التي تعتمد على التأمين الإلزامي كدخل رئيسي لها .

حيث بين السيد رئيس الجلسة أن مبيعات جميع الشركات للإلزامي لعام ٢٠١٦ بلغت ٢.٩٩٣ مليار ليرة سورية من أصل المبيعات الإجمالية التي بلغت ٩.٥١٦ مليارات ليرة سورية أي بنسبة ٣١.٤٥% مع أن الحصة المحددة للشركة هي ٤٥% وذلك بسبب امتناع بعض الشركات عن المشاركة، وجاء قرار إدارة هيئة الإشراف على التأمين بالتخفيض إلى ٣٠% من المبيعات ما عدا الإلزامي اعتباراً من ٢٠١٧/١/١، ما أدى لأن يصبح مبلغ المبيعات تقديرياً على أساس ٢٠١٦ نحو ١.٩٥٦ مليار ليرة سورية بانخفاض مليار ليرة سورية.

وأوضح أنه بعد إقرار مضاعفة أقساط التأمين الإلزامي تصبح إيرادات الشركات أقل، أي أنها لا تستفيد من هذه الزيادة، بل سوف تؤدي إلى خسارتها، فقرار رفع القسط يخفض عدد البوالص لدى الشركات،حيث مبيعات الشركات للمحافظ الأخرى غير الإلزامي تكون نفسها أو بزيادة ١٠% سنوياً وأن انخفاض الكم مع رفع التغطيات للإلزامي يؤدي إلى زيادة الخطر وبالتالي إلى خسائر أكبر للشركات ..

مشيراً إلى أن اعتماد الشركة السورية الوطنية للتأمين سياسة التنوع في محافظ التأمين وعدم اكتفائها بالاعتماد على التامين الإلزامي قد اكسبها الثبات في سوق التأمين..

وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك
مديرية الشركات - دائرة الشركات

ومن ناحية ثانية أشار السيد محمد رستم إلى انه لا بد من وضع معايير تحدد الحد الأدنى للأسعار وإلا فإن ترك هذا الأمر دون رقابة سيؤدي إلى خلق تنافس كبير بين شركات التأمين يؤثر على قدرة الشركات في تحمل المخاطر الناتجة عن بوالص التامين.

وحول البطاقة البرتقالية تناول السيد محمد رستم صعوبات الحصول على القطع الأجنبي في ظل القوانين السائدة الأمر الذي سبب عجزاً لشركات التأمين في تسديد التزاماتها بالقطع الأجنبي .

وقد طالب بإيجاد حلول للمشكلات التي تواجه شركات التأمين في الحصول على احتياجاتها من القطع الأجنبي بالطرق النظامية، وذلك حتى يتسنى لهذه الشركات دفع التزاماتها بالقطع الأجنبي للبطاقة البرتقالية ، و في حال تعذر إيجاد آلية لتأمين القطع الأجنبي اللازم عبر القنوات النظامية لهذه الشركات اقتراح السيد رئيس الجلسة أن تسدد الشركات ، بالعملة السورية على اعتبار أن الشركات تقبض أقساطها بالعملة السورية .

وأكد ان الشركة قد سبق لها وتحفظت على بند التسديد بالعملة الأجنبية طالما أنها لا تستلم قيم البوالص بالعملة الأجنبية ولكن ومع توفر القطع الأجنبي واستقرار الليرة السورية في ذلك الوقت عادت الشركة عن تحفظها .. ولكن وفي ظل الظروف الراهنة ، ومع صعوبة الحصول على القطع الأجنبي فإن آمر التسديد بالدولار ، دون وجود إيراد يقابله بالدولار ، سيؤدي حتماً إلى فقدان الشركة لموجوداتها من القطع الأجنبي ..

وهنا تقدم السيد رافد محمد ممثل هيئة الإشراف على التأمين بمداخلته التي عبر فيها عن شكره للسيد رئيس الجلسة والحضور ..

حيث أثنى على سياسة الشركة المتطورة وفهمها العميق وإدراكها الكبير لطبيعة السوق السوري ، الأمر الذي جعلها أقل تأثراً بالظروف الخارجية كالقرارات الحكومية الأخيرة أو الظروف الأمنية التي تمر بها البلاد ..

وأوضح انه وبعد قرار إعادة توزيع التامين الإلزامي كانت الشركة السورية الوطنية للتامين أقل تأثر من باقي شركات التامين بسبب سياستها المعتمدة على التنوع الإنتاجي في محافظ التامين .

وتناول السيد رافد تطور التامين الصحي في الشركة وجهود إدارة الشركة في تطوير التأمين البحري وارتقائه ..

وحول البطاقة البرتقالية

أشار إلى أن عامل تأخر الشركة الوطنية السورية للتأمين في تسديد الذمم المترتبة عليها للبطاقة البرتقالية كان هو السبب في العجز عن السداد ، وليست القوانين ..

وأما بالنسبة لقرار إعادة توزيع الإلزامي لزيادة حصة المؤسسة العامة للتامين فهو قرار حكومي سوف يلتزم به الجميع وسيتم مراقبة تطبيقه . مشيرا إلى أنه قد تم استشارتهم بهذا الأمر وقد ابدوا رأيهم به ..

وحول المطالبات بتحديد الحد الأدنى للأسعار فقد وعد السيد رافد بأن الهيئة ستكون حيث يجب أن تكون مؤكدا ان خلال السنة القادمة سوف يكون هناك ضوابط لحدود الأسعار وان هيئة الإشراف تقف على مسافة واحدة من الجميع .

وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك
مديرية الشركات - دائرة الشركات

وحول حصول شركات التامين على القطع الأجنبي

فقد أكد مطالبته بتزويد شركات التأمين بالقطع الأجنبي اللازم وحصل على وعود وموافقات صريحة من السيد حاكم مصرف سورية المركزي وتم رفعها الى رئاسة الحكومة . ووزير المالية يتابع هذا الأمر.

وأضاف السيد رافد أن هناك قرارات جديدة سوف تعدل الأسس الاستثمارية لشركات التامين بغرض المحافظة على أموال الشركة والمستثمرين .

و أكد السيد رافد من جهة ثانية أنه لا توجد أية قرارات تهدف إلى تدمير شركات التأمين الخاصة .. ثم تقدم برأيه حول تقرير المدقق الحسابي بأن التعديل الجديد في المعيار المحاسبي يعزز مسؤولية الإدارة ويخفف مسؤولية المدقق.

وفي معرض رد السيد محمد رستم على ما تقدم به السيد ممثل هيئة الإشراف

أوضح السيد رئيس الجلسة أن التدمير الذي أشار إليه في معرض حديثه ، لم يكن المعني به أي قرار حكومي بشكل مباشر، بل كان المعني به نتائج تلك القرارات التي يمكن أن تؤدي إلى وجود تنافس غير صحي بين شركات التامين ، وان مثل هذا التنافس سوف يؤدي الى تكسير الأسعار وإلى تقويض شركات التامين خصوصا وسوق التامين عموما .

وأما بالنسبة للبطاقة البرتقالية

فقد أوضح السيد رئيس الجلسة انه ومنذ تسلمه إدارة الشركة السورية الوطنية للتامين أصبح أمر الحصول على الدولار في غاية الصعوبة ..

لذلك فقد تواصل مع مجلس إدارة الشركة الذي حسم أمره بعدم قبوله التسديد بالدولار الأجنبي طالما أن وارداته من البطاقة البرتقالية بالليرة السورية ..

وهذا الأمر ليست الشركة السورية الوطنية للتامين هي المعنية به وحدها بل كل شركات التأمين ..

وقد أوضح السيد رئيس الجلسة أنه قد راسل السيد حاكم مصرف سورية المركزي من أجل بيع الشركة القطع الأجنبي اللازم من أجل تسديد الذمم المترتبة علينا بالبطاقة البرتقالية ولم يتلقى أي رد بهذا الخصوص .

وهنا جرت مداخلة من قبل السيد شريف شماس الذي أيد كلام السيد محمد رستم إضافة لتأييد المساهمين الموجودين في الاجتماع لرؤية السيد محمد رستم .

وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك
مديرية الشركات - دائرة الشركات

وختم السيد محمد رستم مؤكداً حرص الشركة على احترام قطاعات الدولة ومؤسساتها العامة ووقوفها الكامل مع الدولة وقراراتها ، وأن أي انتقاد قد تتقدم به الشركة الغاية منه الحفاظ على تقدم المشاريع الإستثمارية وتطورها في الجمهورية العربية السورية .

أعلن بعدها انتهاء جدول الأعمال واختتمت الهيئة العامة أعمالها في الساعة الواحدة ظهراً من نفس اليوم .

مراقبا التصويت

السيدة شيرين رستم

السيد وحيد غزال

مقرر وقائع الجلسة

المحامي محمد جمال الشربجي

مندوبا هيئة الإشراف على التأمين

الدكتور رافد محمد

السيدة نسرين المنصور

مندوبا هيئة الأوراق المالية

السيد وائل يوسف

الآنسة شذى حمندوش

مندوبا وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك

السيد أيمن أبو زيتون

السيد محمد أنس ناعسة

السيد محمد رستم

نائب رئيس مجلس الإدارة

رئيس الهيئة العامة

صورة طبق الأصل

٥ نيسان ٢٠١٧

وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك
مديرية الشركات - دائرة الشركات

رقم الوارد: 490
التاريخ: 2017 / 4 / 6
سوق دمشق للأوراق المالية